من التباين بين الوجود وعدم التناهي هو بحسب عقولنا القاصرة انما
ثبت في حق الحوادث اي لان البراهين التي اقاموا على ذلك انما
تنهض بالنسبة الى الحوادث تم انما لا اول لها معناه انهم يقولون
ان حركات الفلك قديمة بالنوع واذا ما من حركة من تلك الحركات الا قبلها
حركة وهكذا الى ما لا نهاية له في الماضي ويقولون بحدوث كل واحدة
له في المستقبل فهم قائلون بحدوث القدم لمفردات الله تعالى وصفاته
ولهذا قال السنوسي وهو مذهب باطل ومعتقدهم كافر اجماعا اي باجماع
المسلمين ومثل له بعضهم كشيخ الاسلام في شرحه عوني

فيما وجد منها فاراد بالفعل لا تمامية لها اي ونحو الله تعالى
لم يوجدها فاراد بالفعل غير متناهية بل الموجود منها بالفعل متناه
واقول لا يخفى انه يمكن حمل كلامهم بتعريفية التمثيل بنحو قولك لله
علي ما وجد وما سيوجد لازما وجد فقط فتكون بعبارة الله
صوابا لان مجموع افرادها ما وجد وما سيوجد غير متناه واذا كان
ما وجد منها متناهيا ونحو الحدوث لما قال قد تقرر ان
تعرية الله لا نهاية لها وقوله بمعنى اخر هو انه كلما وجد منها الى الان
بالفعل غير متناهية وقوله بما يقتضي صفة لفعل لمعنى والبا للملابسة
ويحتمل ان المراد بالمعنى الاخر النظر اي ما سيوجد فيكون قوله بالنظر
لما سيوجد بدلا عن قوله بمعنى اخر بدل كل من كل وقد يؤيد هذا ان في
نسخة اي بالنظر لهذا ويصح ان النظر لمجموع ما وجد وما سيوجد
وعكسه اي مخالفه وقوله وهو ما اي مفرد بامعنى المتقدم البالتصور الذهني
واراد بامعنى المتقدم الصدق على كثيرين الجزي المراد به الجزي الحقيقي
اما الجزي الاضافي وهو ما اندرج تحت اعم منه فقد يكون كليا كالانسان اسم جنس
تحت الحيوان وقد يكون جزئيا حقيقيا كزيد المندرج تحت الانسان فالاضافي
اعم مطلقا من الحقيقي الجزي مبتدا الخ تقدم توجيهه
وذ لك اي الجزي كزيد اي كلفظ زيد بدليل قوله فان مفهومه الخ واذا كان
كلية اللفظ وجزئية بالنظر الى معناه كما مر فان مفهومه اقول كان ينبغي
حذف مفهوم لان الملايم لقوله وصف الذات المخصوصة ولقوله لا يفهم الاشتراك

لان الموضوع للذات المخصوصة لفظ زيد لا مفهومه والذي يحسن نفي اوضام
الاشتراك عنه هو اللفظ لا المفهوم اذ ليس من شان المفهوم الا ابهام حتى ينفي
عنه نعم ان اول الاقسام مما مر عن ابن يعقوب لم ينهض ايضا لتقليل ويمكن
التاخص بحمل الاضافة في مفهومه للبيان اي مفهوما هو لفظ زيد
ومعنى كونه مفهوما انه متعقل متصور من حيث وضعه بالخصوصية
المقيد اي واما لا من هذه الخصوصية بان لم يكن زيد علما فهو مصدق كلي
قاله الشبيبي ولا عبرة بما ورد على قوله لا يفهم الاشتراك وقوله
بما يعرض له اي اللفظ زيد وقوله من اشتراك لفظي اذ تقدم انه على
اللفظ والمعنوي في تاليفهم يصح قراءته بصيغة الجمع وبصيغة المفرد
على اله مضاف ومفرد يعم لاجل عنايتهم اي اعتنائهم واهتمامهم
مادة الحدود والبراهين اي المادة التي يتركب منها الحدود و
البراهين الموصلات المجهولات التصورية والتصديقية واراد بالحدود
مطلق التعاريف وبالبراهين مطلق الاقيسة فهي كلام قلب او اراد
الحدود الحقيقية والبراهين الحقيقية فيكون تخصيصهما بالذكر لاشرفيتهما
والمطالب هي التي تطلب بالدليل غالبا راجع
للبراهين والمطالب دون الحدود لان تركيبها من الكليات دائما بخلاف
البراهين والمطالب قد يتركان من الجزئي مع الغلبة كقولنا زيد عالم وكل
عالم يستحق الاكرام ينتج زيد يستحق الاكرام بكلتا الجزي اي المقدم
الغلبي على الجزي بامر وجودي اقول اي بذي امر وجودي وقوله
وهو اي الامر الوجودي كونه مفهوم اشتراك وكان الاخصر والانسب ان
يقول وهو انهام الاشتراك وقوله والجزي بالسلب اي بذي السلب اي
بما سلب عنه انهام الاشتراك وهم عرفوا العلي بالعدم اي
بذي العدم اي الاثبات اي ما لا يمنع تصوير العدم بمعنى التقديري
العدم وما ان اوقعنا على لفظ كان في قوله تصوره حذف مضاف اي
اي تصور مفهومه وكان تعريفهم موافق لتعريف المعرفين حيث جعلوا
العلي لفظا وان كان وصفه بالكلية باعتبار معناه وان اوقعناها
على معنى لم يحتج الى تقدير المضاف لكن تكون تعريفهم مخالفا للتعريفين